

[...].
 ...
 ...
 ...
 ...

...

...

=====

...

...

...

...

=====

=====

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

...

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

- ١- أخطأت محكمة الاستئناف وخالفت الاجتهاد القضائي عندما لم تعتمد في قرارها على قرار محكمة التمييز رقم [١٩٩٣/٩٠٢] الصادر بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٩٣ و المتطابق في الحثيات والأسباب والنتائج مع حثيات وأسباب ونتائج هذه القضية .
 - ٢- أخطأت محكمة الاستئناف عندما قصرت الدعوى على [مدة الاعتراض] و [عدم تسليم مدير الأراضي نسخاً من الجداول للمختبر] وذهلت عن أن أساس الدعوى هو طلب إبطال جداول الحقوق للقطعة رقم [٢] حوض رقم [١] المسحور وإجراءاته للأخطاء الجوهرية التي لحقت بتلك الإجراءات ومخالفتها لقانون التسوية.
 - ٣- أخطأت محكمة الاستئناف عندما اعتمدت بقرارها المطعون فيه على قرار محكمة التمييز رقم [٢٠٠٠/١١٣٥] الصادر في ٢٧/٨/٢٠٠٠ والذي يتعلق بالاعتراض على جدول الحقوق هو من اختصاص محكمة التسوية.
 - ٤- خالفت محكمة الاستئناف قرارها السابق والصادر بذات الدعوى والفاضي باختصاص محكمة البداية في نظر هذه الدعوى.
 - ٥- أخطأت محكمة الاستئناف عندما قررت فسخ الدعوى وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقاضي القانوني.
- لهذا الأسباب يطلب وكيل المميزين قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

القة

وبعد التدقيق والمداوله نجد:-

إن المدعين:

- ١- سلامة عبد العزيز العفيشات.
- ٢- مسلم عبد العزيز العفيشات.
- ٣- سليمان عبد العزيز العفيشات.
- ٤- فيصل عبد العزيز العفيشات / أقاموا الدعوى البدائية الحقوقية رقم ٢٠٠٦/٢٥٣ بوجهة المدعى عليه المحامي العام المدني ممثلاً لكل من مدير عام دائرة الأراضي والمساحة ومدير تسجيل أراضي ناعور، موضوعها، بطلان تبليغ إعلان جدول الحقوق لقطعة الأرض رقم ٢ حوض رقم ١ المسحور من أراضي قرية أم الكندم من

أراضي ناعور وإجراءاته، وهي غير مقفلة القيمة، وقد أسس المدعون دعواهم على سند من الوقائع التالية:-

أولاً: بتاريخ ١٩٣٩/١٢/٥ سجلت قطعة الأرض رقم ٢ حوض ١ المسحور من أراضي أم الكندم باسم خزينة إمارة شرق الأردن نيابة عن أهالي قرية أم الكندم.

- بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٣ وبعد أن أدخلت الأرض ضمن حدود أمانة عمان قرر مجلس الوزراء بموجب كتاب رئيس الوزراء رقم ٣٩٧٢/٦/٤ تسجيل قطعة الأرض موضوع الدعوى باسم خزينة المملكة الأردنية الهاشمية بدلاً من تسجيلها بالإنابة عن أهالي قرية أم الكندم.

- بتاريخ ٢٠٠١/٤/٣ قررت محكمة العدل العليا بقرارها رقم ٢٠٠٠/٢٦٦/٤ إلغاء قرار مجلس الوزراء المذكور وتسجيل الأرض باسم الخزينة وتسجيلها باسم أصحاب الحقوق من أهالي قرية أم الكندم.

- قرار محكمة العدل العليا ألغى كل ما قبله من إجراءات تسجيل، سواء إجراءات التسوية أو تخصيص الأرض باسم الخزينة أو مواطنين آخرين، ويستدعي ويفرض إعادة تسجيلها باسم الخزينة نيابة عن أهالي القرية تمهيداً لاتخاذ إجراءات تسوية جديدة كاملة لتسجيلها بأسماء أصحاب الحقوق وفقاً لقانون التسوية رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته.

ثانياً: بتاريخ ٢٠٠٤/١١/١٠ وجه مدير عام دائرة الأراضي كتابه رقم ٣٧٧٩١/٤/١/١٦ إلى مدير تسجيل أراضي ناعور لتسجيل قطعة الأرض رقم ٢ حوض رقم ١ المسحور من أراضي أم الكندم بأسماء أهالي قرية أم الكندم (أصحاب حق المنفعة السابقين وفق جداول تسجيل وتسوية الأرض للأراض رقم ١-٥ الصادر بتاريخ ١٩٤٠/١٠/٧ ومن الرجوع إلى هذه الجداول والذي يشمل خمسة أحوال يتضح أن القطعة رقم ٢ من حوض المسحور رقم ١-١ موضوع الدعوى - مسجلة باسم أصحاب الحقوق (خزينة حكومة شرق الأردن بالنيابة عن أهالي قرية أم الكندم مراعي ومنافع عامة). وليست بأسماء أشخاص محددين.

ثالثاً: قام مدير تسجيل أراضي ناعور وبتاريخ ٢٠٠٤/١١/١٧ بكتابة محضر تعليق بالكثف الخاص بأصحاب الحقوق في القضية أعلاه وذكر بأن على كل شخص من

أصحاب الحقوق السابقين لم يدرج اسمه في الجدول بأي شكل من الأشكال أن يقدم باعتراضه خطياً إلى مدير تسجيل أراضي ناعور خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التعليق.

رابعاً: - أن التبليغ وإعلان جدول الحقوق المسار إليه قد وقع بصورة باطلة ومخالفة لأحكام القانون للأسباب التالية:-

١- ذكر مدير التسجيل بأن على كل شخص لديه اعتراض أن يقدم باعتراضه خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ التعليق وذلك خلافاً لما توجيه المادة ٥/١٢ من قانون تسوية الأراضي والمياه رقم ٤٠/ لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته والتي تلزم مدير التسجيل بأن تكون مدة الاعتراض ثلاثين يوماً من تاريخ التعليق.

٢- لم يتم مدير التسجيل بتعليق نسخة من المحضر والجدول في مكان بارز في بلدة ناعور التابعة لها قطعة الأرض رقم ٢ حوض ١ المسحور وفقاً لنص المادة (١/ط/٤) من نظام التقسيمات الإدارية رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٠ وخالف بذلك نص المادة ٢/١١ من قانون تسوية الأراضي والمياه رقم ٤٠/ لسنة ١٩٥٢ والتي ألزمت مدير التسجيل بتعليق نسخة من المحضر والجدول في مكان بارز في القرية أو البلدة التابعة لها العقار.

٣- لم يتم مدير التسجيل بتسليم صورة مصدقة عن المحضر إلى مختبر القرية لإبلاغ محتوياتها إلى الأهالي وفق ما تقتضي به المادة ٢/١١ من قانون تسوية الأراضي والمياه.

٤- إن جميع ما قام به مدير الأراضي والتسجيل من إجراءات لتنظيم وتعليق المحضر كانت مخالفة لأحكام قانون تسوية الأراضي والمياه رقم ٤٠/ لسنة ١٩٥٢ ولم يتم فعلاً بتعليق المحضر والجدول وفق أحكام القانون.

خامساً: أخطأ مدير عام الأراضي في اعتماده الإعلان عن بدء عمل تسوية الأرض للقطعة رقم ٢ حوض ١ المسحور بالاستناد لما نشر في عدد الجريدة الرسمية الصادر في عام ١٩٣٩ إلى مدير التسجيل وكان يتوجب عليه أن يقوم بنشر هذا الإعلان مرة أخرى في الجريدة الرسمية وقبل طلب إعلان التسوية من جديد، وقد خالف بذلك نص المادة ٥ من قانون تسوية الأراضي والمياه.

سلكياً: أن المدعين أصحاب حقوق في قطعة الأرض رقم ٢ حوض رقم ١ المسحور ممن أراضي ناعور والتي آلت إليهم عن طريق مورثهم.

...
...
... [۲۰۰۸/۱۱/۱۸] ...
... ۲۰۰۸/۱۱/۱۸ :۳ ...
...

...
...
...
...

...
...
...
...

...
... ۲۰۰۸/۱۱/۱۸ ...
...

...
...
...
...

...
... ۲۰۰۸/۱۱/۱۸ ...
...
...
...

- ١- أن مدير تسجيل ناعور قصر حق الاعتراض على الجدول لمدة ١٥ يوماً من حين تعليق الكشف في حين أن المادة [١٢] من قانون تسوية الأراضي والمياه أوجبت أن تكون هذه المدة [٣٠] يوماً من تاريخ تعليق جدول الحقوق .
- ٢- لم يتم تعليق الجدول في مكان بارز في القرية أو البلدة.
- ولم يتم تسليم مختاري القرية نسخاً عن جداول الحقوق لتبليغها للأهلين.


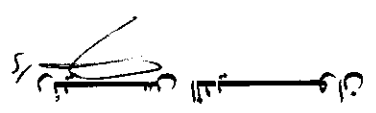
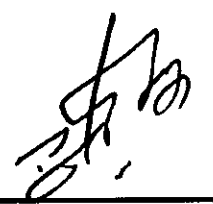
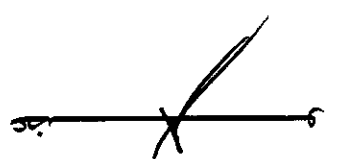
وتوصل القرار المشار إليه إلى بطلان محضر تعليق جدول الحقوق الجاري بواسطة مدير تسجيل ناعور بتاريخ ١٧/١١/٢٠٠٤ المتعلق بقطعة الأرض رقم [٧] حوض رقم [١] المسحور من قرية أم الكندم من أراضي ناعور .

وحيث يستفاد مما تقدم أن موضوع هذه الدعوى ينحصر في بيان فيما إذا كان بطلان محضر تعليق جدول الحقوق لأي سبب والذي انتهى إليه الحكم المطعون فيه هل هو من اختصاص محكمة بداية الحقوق أم اختصاص محكمة تسوية الأراضي والمياه.

وبالرجوع إلى أحكام المادة [١٢] من قانون تسوية الأراضي والمياه نجد أنها أجازت لكل شخص صاحب حق تصرف ... أغفل ذكر اسمه في الجدول أو فسي حق تصرفه أن يعترض على ذلك خلال المهلة المحددة في هذا القانون وعلى المدير أن يحيل الاعتراض إلى محكمة التسوية صاحبة الصلاحية في سماح الاعتراضات على جدول الحقوق .

وحيث أن المدعين وفي البند الثامن من لائحة دعواهم ادعوا على أنهم حرروا من تسجيل قطعة الأرض موضوع الدعوى بأسمائهم والتي كانت مسجلة باسم مورثهم جدهم عبد العزيز العفشيات كما طلبوا في طلباتهم الأخيرة وفي البند الثاني من هذه الطلبات ضمن لائحة دعواهم بطلان إعلان جدول الحقوق لقطعة الأرض موضوع الدعوى قرية أم الكندم وإعلان التسوية من جديد.

وحيث أن تثبت الحقوق العينية كحق الملكية وحق التصرف وحق الانتفاع في الأرض والمياه... هو من اختصاص محكمة التسوية عملاً بـدلالة المسواد [٣/٦ و ٨ و ٩ و ١٢] من قانون التسوية [تمييز حقوق رقم [١٩٨٧/٢٢٩] .


 س. أ.


 ١٩٨٥

 ١٩٨٥
 ٢٠٠٩/١٠/١٨
 ١٤٣٠
 ١٠
 ١٠
 ١٠

١٠
 ١٠
 ١٠

١٠
 ١٠
 ١٠

١٠
 ١٠
 ١٠

١٠
 ١٠